

رسالة المرسال



الجريدة الرسمية للغة العربية
الجريدة الرسمية

(العدد ١٠ "تابع") الصادر في يوم الثلاثاء ١٩٦٦ المحرم سنة ١٣٨٦ - ١٠ مايو سنة ١٩٦٦ (السنة التاسعة)

- (٤) عثمان مهني أحمد تلاوي.
- (٥) مصطفى مهني أحمد تلاوي.
- (٦) أحمد مهني أحمد تلاوي.
- (٧) محمود مهني أحمد تلاوي.
- (٨) عبد الحميد مهني أحمد تلاوي.
- (٩) بكر مهني أحمد تلاوي.
- (١٠) عبد الكافي مهني أحمد تلاوي.
- (١١) صرفت مهني أحمد تلاوي.
- (١٢) سهام مهني تلاوي.
- (١٣) عبد النعيم عبد الله تلاوي.
- (١٤) حدى عبد النعيم أحمد تلاوي.
- (١٥) سليمان عبد النعيم أحمد تلاوي.
- (١٦) المرحوم عبد خلف الله تلاوي.
- (١٧) فاروق عبد خلف الله تلاوي.
- (١٨) عبد الحكيم حسن عل تلاوي.
- (١٩) نجوى عبد الحكيم حسن عل تلاوي.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٦٦

فرض الحراسة على أموال ومتلكات بعض الأشخاص

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلم القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ،

وعلم الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمرأفين وغيرهم من الأشخاص والمباني ،

قرر :

مادة ١ - فرض الحراسة على أموال ومتلكات الأشخاص المبينة أسماؤهم فيما يلي :

- (١) المرحوم مهني أحمد تلاوي .
- (٢) السيدة شريا عبد الحميد عبد المطلب .
- (٣) عل مهني أحمد تلاوي .

مادة ٢ - ينول رئيس الوزراء الإشراف على تنفيذ أحكام هذا القرار ويكون له في سبيل ذلك السلطات المخولة الوزير بمقتضى الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما على هذه الأموال والمتلكات ويكون للحارس العام سلطات مدير العام المخصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

وله أيضا أن يعين حارسا خاصا على هذه الأموال والمتلكات ويحدد اختصاصه وفقا للقرارات التي تصدر من الحارس العام .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في صدر رئاسة الجمهورية في ١٩ المحرم سنة ١٣٨٦ (١٠ مايو سنة ١٩٦٦)

جمال عبد الناصر

(٢٠) عل سعد عل تلاوى .

(٢١) توفيق السبه عل تلاوى .

(٢٢) أحمد عد حسن عل تلاوى .

(٢٣) حسن عد حسن عل تلاوى .

(٢٤) مهد الرازق حسانين عل تلاوى .

(٢٥) محمود اسماعيل حسانين تلاوى .

(٢٦) محمود عبد الحليم أحمد عبد الفتاح .

(٢٧) عبد الحميد عبد الجليل أحمد عبد الفتاح .

(٢٨) صلاح عبد الحليم أحمد عبد الفتاح .

(٢٩) أحمد عبد الجليل أحمد عبد الفتاح .

ويتمري بشأن تلك المسألة أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .